

## بلاغ الشركات

### القوائم المالية

## بنك اليوباف الدولي – تونس

المقر الاجتماعي: شارع البورصة – حدائق البحيرة 2 تونس\_1053

ينشر بنك اليوباف الدولي – تونس قوائمه المالية للسنة المحاسبية المختومة في 2025/12/31 التي ستعرض للمصادقة في الجلسة العامة العادية التي ستعقد يوم 30 أبريل 2026. هذه القوائم مصحوبة بالتقرير العام والخاص لمراقبي الحسابات هيثم عمر (مكتب استشارة تصريف و حوكمة) والسيد منعم بن أحمد (مكتب اورقا أوديت).

### الموازنة للسنة المالية المنتهية في 2025/12/31

2024 US\$ 000	2025 US\$ 000		
		ايضاح	<b>الموجودات</b>
8,972	615	3	نقد وأرصدة نقدية لدى المصرف المركزي
14,002	80,992	4	ودائع للأجل لدى المصرف المركزي
54,537	54,085		أرصدة نقدية لدى المصارف والمؤسسات المالية
155,670	90,786	5	ودائع لدى المصارف والمؤسسات المالية
59,206	17,510		تسهيلات اعتمادات مستندية وخصم على مستندات للحصول
0	10,346		قروض وتسهيلات وسحب على المكشوف مصارف
15,153	20,543	6	قروض وتسهيلات وسحب على المكشوف زبائن
1	1		سندات استثمار
9,574	9,561	8	أصول ثابتة ، بالصادفي
3,424	4,081	9	أصول أخرى
320,539	288,520		<b>مجموع الموجودات</b>
			<b>المطلوبات وحقوق المساهمين</b>
			<b>المطلوبات</b>
6,810	7,693	10	ودائع المصارف المركزية
90,500	41,206	11	ودائع المصارف والمؤسسات المالية
112,290	123,990	12	ودائع الزبائن
6,324	10,533	13	مخصصات متنوعة
4,196	4,363	14	التزامات أخرى
220,120	187,785		<b>مجموع المطلوبات</b>
			<b>حقوق المساهمين</b>
25,000	25,000	15	رأس المال
2,500	2,500	16	إحتياطي قانوني
2,000	2,000	16	إحتياطي عام
2,300	2,300	17	إحتياطي عام لتغطية المخاطر التشغيلية
28	34	18	المساهمة في الصندوق الإجتماعي
63,799	64,531	19	أرباح مرحلة
4,792	4,370		أرباح الفترة *
100,419	100,735		<b>مجموع حقوق المساهمين</b>
320,539	288,520		<b>مجموع المطلوبات وحقوق المساهمين</b>

\* الأرباح قبل المخصصات و قبل الضريبة سجلت ارتفاع ب20% حيث بلغت في نهاية ديسمبر 2025 ما قيمته 8,695 مليون دولار مقابل ما قيمته

7,232 مليون دولار في نهاية ديسمبر 2024

التعهدات خارج الموازنة للسنة المالية المنتهية في 2025/12/31

2024	2025		
US\$ 000	US\$ 000		
			التعهدات المسندة
226,605	<b>142,590</b>	27	تعهدات الإعتمادات المستندية
16,701	<b>13,084</b>	27	تعهدات الضمانات وإعتمادات الجهور
243,306	<b>155,674</b>		مجموع التعهدات خارج الميزانية
6,313	<b>1,320</b>	28	التعهدات المقبولة

## قائمة النتائج المحاسبية عن السنة المالية المنتهية في 2025/12/31

2024	2025		
US\$ 000	US\$ 000	ايضاح	البيان
13,874	<b>12,392</b>	20	إيرادات الفوائد
-2,915	<b>-2,558</b>	21	مصروفات الفوائد
10,959	<b>9,834</b>		صافي الدخل من الفوائد
2,499	<b>5,370</b>	22	الدخل الصافي من الرسوم والعمولات
1,190	<b>642</b>	23	أرباح الصرف الأجنبي وإعادة التقييم
3,689	<b>6,012</b>		صافي الدخل من العمولات وغيرها
14,648	<b>15,846</b>		النتائج البنكي الصافي
-4,532	<b>-4,722</b>		مصاريف المستخدمين
-367	<b>-349</b>	8	مخصصات استهلاكات الأصول الثابتة
-2,531	<b>-2,095</b>		مصاريف تشغيلية
-7,430	<b>-7,166</b>		إجمالي المصاريف التشغيلية قبل المخصصات
14	<b>15</b>		أرباح / خسائر الأخرى
7,232	<b>8,695</b>		أرباح النشاط قبل المخصصات و الضريبة على الشركات
-2,400	<b>-4,117</b>	24	صافي المخصصات، الخسائر والإسترجاعات
4,832	<b>4,578</b>		صافي أرباح/خسائرالنشاط قبل الضريبة على الشركات
-37	<b>-173</b>	30	الضريبة على الشركات
4,795	<b>4,405</b>		صافي أرباح النشاط بعد الضريبة على الشركات
-3	<b>-35</b>		المساهمة الظرفية الاستثنائية
4,792	<b>4,370</b>		صافي أرباح/خسائرالسنة
1.92	<b>1.75</b>	25	معدل العائد للسهم الواحد
19%	<b>17%</b>		العائد على راس المال
5.01%	<b>4.54%</b>		العائد على حقوق المساهمين

قائمة التدفقات النقدية عن السنة المالية المنتهية في 2025/12/31

2024	2025	
US\$ 000	US\$ 000	
		أنشطة الإستغلال
17,092	<b>18,370</b>	إيرادات الإستغلال البنكي المقبوضة
-3,022	<b>-2,677</b>	أعباء الإستغلال البنكي المدفوعه
40,000	<b>-10,317</b>	ودائع / سحبوات لدى المؤسسات البنكية والمالية الأخرى
-53,984	<b>36,251</b>	قروض وتسبقات / سداد قروض وتسبقات ممنوحة للحرفاء
7,093	<b>4,723</b>	ودائع / سحبوات الحرفاء
-4,207	<b>-6,801</b>	مبالغ مسددة للأعوان ودائنون آخرون
-3,171	<b>-543</b>	تدفقات نقدية أخرى متأتية من أنشطة الإستغلال
-20	<b>-119</b>	الإدائات المدفوعة على الأرباح
-219	<b>38,887</b>	التدفقات النقدية الصافية المتأتية من أنشطة الإستغلال
		أنشطة الإستثمار
-71	<b>-337</b>	إقتناء / تفويت في أصول ثابتة
-71	<b>-337</b>	التدفقات النقدية الصافية المتأتية من أنشطة الإستثمار
		أنشطة التمويل
-4,022	<b>-4,053</b>	حصص لأرباح مدفوعه
-4022	<b>-4053</b>	التدفقات النقدية الصافية المتأتية من أنشطة التمويل
294	<b>186</b>	إنعكاسات تقلبات أسعار الصرف على السيولة ومايعادل السيولة
-4,018	<b>34,683</b>	التغيير الصافي في السيولة أو مايعادلها خلال السنة
147,957	<b>143,939</b>	السيولة ومايعادل السيولة في بداية السنة المحاسبية
143,939	<b>178,622</b>	السيولة ومايعادل السيولة في نهاية السنة المحاسبية (إيضاح رقم 26)

## قائمة التغيرات في حقوق المساهمين عن السنة المنتهية في 31/12/2025

المجموع بالآلاف	نتيجة السنة	لأرباح المرحلة بعد 31/12/2013	لأرباح المرحلة إلى حدود 31/12/2013	الصندوق الإجتماعي	الاحتياطي العام لمخاطر التشغيل	الاحتياطي العام	الاحتياطي القانوني	رأس المال	
99,649	4,677	12,319	50,853	-	2,300	2,000	2,500	25,000	الرصيد في 31 ديسمبر 2023
-	(4,677)	4,627	-	50	-	-	-	-	تبويب النتيجة المحاسبية لسنة المالية 2023
(4,000)	-	-	(4,000)	-	-	-	-	-	التوزيعات النقدية المدفوعة
(22)	-	-	-	(22)	-	-	-	-	الاستعمال من الصندوق الاجتماعي
4,792	4,792	-	-	-	-	-	-	-	النتيجة المحاسبية للسنة المالية 2024
100,419	4,792	16,946	46,853	28	2,300	2,000	2,500	25,000	الرصيد في 31 ديسمبر 2024
-	(4,792)	4,732	-	60	-	-	-	-	تبويب النتيجة المحاسبية لسنة المالية 2024
(4,000)	-	-	(4,000)	-	-	-	-	-	التوزيعات النقدية المدفوعة
(54)	-	-	-	(54)	-	-	-	-	الإستعمال من الصندوق الإجتماعي
4,370	4,370	-	-	-	-	-	-	-	النتيجة المحاسبية للسنة المالية 2025
100,735	4,370	21,678	42,853	34	2,300	2,000	2,500	25,000	الرصيد في 31 ديسمبر 2025

## إيضاحات حول البيانات المالية

31 ديسمبر 2025

### 1- النشاطات

تأسس بنك اليوباف الدولي - تونس كشركة مساهمة تونسية غير مقيمة مركزها تونس خفية الأسم خاضعة للقوانين النافذة في الجمهورية التونسية وخاصة القانون عدد 48-2016 المتعلق بتنظيم شروط ممارسة العمليات البنكية والرقابة على البنوك والمؤسسات المالية وتتنطبق أحكام مجلة إسداء الخدمات المالية لغير المقيمين الصادرة بالقانون عدد 64-2009 على البنوك والمؤسسات المالية الغي المقيمة ما لم تتعارض مع أحكام القانون 48-2016. ويمتلك مباشرة المصرف الليبي الخارجي جميع أسهم المصرف منذ سنة 2001.

### 2- أهم السياسات المحاسبية المتبعة

إنّ أهم السياسات المحاسبية المعتمدة في إعداد البيانات المالية هي التالية:

قواعد الاعداد

-تم إعداد هذه البيانات المالية وفقاً لنظام المحاسبة للمؤسسات المعتمد في تونس عملاً بأحكام القانون عدد 112-96 المؤرخ في 30 ديسمبر 1996 مع الاستئناس بالمعايير الصادرة عن أو المعتمدة من قبل مجلس المعايير المحاسبية الدولية والتفسيرات الصادرة عن اللجنة المالية الدولية المسؤولة عن التفسيرات.

-تم إعداد البيانات المالية وفقاً لمبدأ التكلفة التاريخية.

-تم إعداد البيانات المالية بالدولار الأمريكي لأن بنك اليوباف الدولي - تونس مؤسسة مصرفية غير مقيمة وأتته ثمة قيود على العمليات بالعملة المحلية.

-تم إعداد البيانات المالية إستناداً إلى إتفاقية ربط الأعباء مع الإيرادات.

-تم إعداد البيانات المالية وفقاً لمبدأ الحذر.

إنّ هذه السياسات المحاسبية مطابقة لتلك المتبعة أثناء السنة السابقة.

### الودائع لدى المصارف والمؤسسات المالية

تمّ قيد الودائع لدى المصارف والمؤسسات المالية بعد استبعاد أية مخصصات مكونة بخصوصها.

## القروض والتسهيلات

تم قيد القروض والتسهيلات بعد استبعاد أية مخصصات للديون المشكوك في تحصيلها أو مبالغ ديون معدومة، عملاً بما جاءت به مناشير البنك المركزي التونسي والمعايير المحاسبية المتعلقة بالقطاع المصرفي.

## مخصصات عامة على القروض والتسهيلات

طبقاً لأحكام الفصل 10 مكرر (جديد) منشور البنك المركزي التونسي عدد 24 لسنة 1991 يتم تكوين مخصصات ذات صبغة عامة تحت تسمية "مخصصات جماعية" لتغطية المخاطر الكامنة على التعهدات الجارية (صنف 0) وتلك التي تستوجب متابعة خاصة (صنف 1) على معني الفصل 8 من نفس المنشور. ويتم تحديد مبلغ المخصصات المذكورة وفقاً للقياس المنصوص عليها في المذكرة الخاصة بالمؤسسات المالية رقم 01-2025 والصادر بتاريخ 29 جانفي 2025.

## الودائع

تدرج ودايع العملاء بالتكلفة ناقص المبالغ المدفوعة.

## الأصول الثابتة

تقيد الأصول الثابتة بتكلفتها التاريخية.

## الاستهلاك

تم احتساب الاستهلاك على جميع الأصول الثابتة باستثناء الأراضي بالمعدلات المعتمدة لاستهلاك تكلفة الأصول طيلة مدتها المتوقعة.

## الإيرادات

تحتسب الفوائد والرسوم ذات الصلة ضمن نتيجة السنة المحاسبية على قدر المبالغ المرتبطة بهذه السنة.

تحتسب عمولات الدراسة والتصرف وتنفيذ التمويلات وعمولات الضمان ضمن إيرادات السنة على قدر المبالغ المرتبطة بهذه السنة.

يقع تسجيل عمولات التعهدات خارج الموازنة ضمن إيرادات السنة عند تحصيلها.

تستبعد من الدخل الفوائد والعمولات المتعلقة بالحرفاء المصنفين 2, 3, و4 وفقاً لمنشور البنك المركزي التونسي عدد 24 لسنة 1991 والمعايير المحاسبية المتعلقة بالقطاع البنكي.

## الأرصدة النقدية وما يعادلها

تشمل الأرصدة النقدية وما يعادلها أرصدة العناصر التالية المستحقة خلال فترة أقصاها 3 أشهر من تاريخ دخولها في ملكية المصرف:

- النقد في الصندوق.
- الأرصدة النقدية لدى المصارف بما في ذلك البنك المركزي.
- الودائع لأجل لدى المصارف والمؤسسات المالية الأخرى.
- الودائع المستحقة للمصارف والمؤسسات المالية الأخرى.

## المشتقات المالية

يتداول المصرف بأدوات مالية مشتقة لاسيما بعقود القطع الآجلة في سوق القطع الأجنبية. تقيد الأدوات المالية المشتقة بقيمتها العادلة. تعتبر القيمة العادلة للأدوات المالية المشتقة على أنها الربح أو الخسارة غير المحققة والناجمة بعد تغطية قيمة المشتقات بالاستناد إلى معدلات السوق السارية أو نماذج التسعير الداخلية. تدرج المشتقات ذات القيمة السوقية الإيجابية (ربح غير محقق) في الميزانية تحت بند "موجودات أخرى" في حين تدرج المشتقات ذات القيمة السوقية السلبية (خسارة غير محققة) تحت بند "المطلوبات الأخرى".

## المقاصة

لا تجرى المقاصة بين الموجودات والمطلوبات المالية كما لا تدرج القيمة الصافية في الميزانية الا بموجب حق قانوني يسمح بإجراء المقاصة بين المبالغ المسجلة وفي حال أراد المصرف إجراء المقاصة على أساس القيمة الصافية أو بيع الأصول وتسديد الدين في الوقت نفسه.

## العملات الأجنبية

يتم تحويل حسابات الموجودات والمطلوبات المحررة بالعملات الأجنبية الى ما يوازي قيمتها بالدولار الأمريكي وفقاً لسعر الصرف الساري بتاريخ الميزانية. تدرج أرباح أو خسائر فروقات القطع الناتجة عنها في حساب الأرباح والخسائر.

## الأصول المالية المشكوك بتحصيلها أو المعدومة

تُجرى عملية التقييم للأصول في نهاية السنة المالية للتحقق من وجود أي دليل موضوعي يستشف منه عدم إمكانية تحصيل أصول محددة وفي حال توفر مثل هذا الدليل يتم تحديد قيمة الأصول المشكوك في تحصيلها وتكوين المخصص اللازم لها على أساس القيمة الاقتصادية الحالية.

## تاريخ الشراء والبيع

تسجل جميع عمليات البيع والشراء العادية للأصول المالية بتاريخ العملية وهو التاريخ الذي يتعهد فيه المصرف بشراء الأصول التي يستوجب تسليمها ضمن المهلة المحددة في القوانين أو المعمول بها في السوق.

### 3- نقد وأرصدة لدى البنك المركزي

12/31/2024	12/31/2025	
1,234	466	نقدية في الخزينة
7,738	149	الأرصدة النقدية لدى المصرف المركزي التونسي
8,972	615	

### 4- ودائع لدى البنك المركزي التونسي

12/31/2024	12/31/2025	
14,000	80,976	إيداعات تستحق خلال 3 أشهر
2	16	فوائد مستحقة على ودائع لأجل
14,002	80,992	

### 5- ودائع لدى المصارف والمؤسسات المالية

12/31/2024	12/31/2025	
165,035	102,489	إيداعات تستحق خلال 3 أشهر
-10,419	-12,041	يطرح المخصصات على الإيداعات
1,054	338	فوائد مستحقة على ودائع لأجل
155,670	90,786	

### 6- قروض وتسهيلات وسحب على المكشوف زبائن

12/31/2024	12/31/2025	
10,041	20,571	سحب على المكشوف شركات
21,376	18,537	الديون المشكوك في تحصيلها
31,417	39,108	
-16,264	-18,565	يطرح المخصصات الجماعية والخاصة والفوائد المعلقة
15,153	20,543	

تم احتساب القروض والتسهيلات بعد استبعاد مخصصات الديون المشكوك في تحصيلها والمخصصات الجماعية.  
فيما يلي حركة المخصصات والفوائد المعلقة خلال السنة:

المجموع	الفوائد المعلقة	مخصصات الديون المشكوك فيها	مخصصات جماعية	
16,264	7,290	7,780	1,194	في 1 يناير:
1,888	1,734	0	154	مخصصات محملة على السنة (إيضاح رقم 25)
-1	0	-1	0	استرجاع مخصصات إثر استخلاص ديون
414	269	145	0	إعادة التقييم
18,565	9,293	7,924	1,348	في 31 ديسمبر 2025

تجدر الإشارة أن المخصصات الجماعية تتعلق بتغطية المخاطر الكامنة بخصوص التسهيلات المباشرة والغير مباشرة لصالح الحرفاء الغير مصنفين.

#### 7- العمليات مع الأطراف ذات العلاقة

يقوم المصرف بعمليات مع المساهمين وأعضاء المجلس والإدارة العامة في إطار نشاطه العادي وذلك على أساس معدلات فائدة وعمولات محددة من قبل الإدارة. تعتبر جميع القروض والتسليفات الممنوحة لتلك الأطراف على أنها تسليفات غير مشكوك بتحصيلها ولا يتم تكوين أي مخصصات لاستيعاب أي خسارة محتملة للقروض المذكورة.

12/31/2024	12/31/2025	عناصر الميزانية
52,217	39,506	ودائع موظفة لدى المصارف والمؤسسات المالية الأخرى
32,313	28,225	ودائع مقترضة من المصارف والمؤسسات المالية الأخرى
1,069	1,028	ودائع الزبائن
		عناصر خارج الميزانية
106,367	74,908	تعهدات الاعتمادات والضمانات

إن الإيرادات والمصروفات المتعلقة بالعمليات مع الأطراف ذات العلاقة المدرجة في حساب الأرباح والخسائر هي التالية:

12/31/2024	12/31/2025	
4,008	2,145	إيرادات الفوائد
-1,196	-1,356	مصروفات الفوائد
149	116	الدخل الصافي من الرسوم والعمولات
2,961	905	

علما بأنه لم يمنح اية تسهيلات أو قروض لإعضاء مجلس الادارة وتعتبر جميع العمليات ناتجة عن أرصدة دائنة.

## 8- الأصول الثابتة

إن المدة المقررة للأصول لإحتساب الاستهلاك هي التالية:

- الأراضي لا تُستهلك
- المباني 20 سنة
- الأثاث والأجهزة 3 إلى 5 سنوات
- السيارات 5 سنوات

المجموع	أصول طور الإنجاز	السيارات	الاصول الغير ملموسة	الأثاث والأجهزة	المباني	الأراضي	التكلفة
17,731	93	220	2,751	2,572	4,778	7,317	الرصيد في 1 يناير
327	37	137	47	105	0	0	إضافات
-45	0	-45	0	0	0	0	المبيوعات والتخريد
0	0	0	0	0	0	0	إعادة تصنيف الأصول تحت الإنجاز والدفوعات المقدمة
10	10	0	0	0	0	0	إعادة توبييب
<b>18,023</b>	<b>140</b>	<b>312</b>	<b>2,798</b>	<b>2,677</b>	<b>4,778</b>	<b>7,317</b>	<b>الرصيد في 31 ديسمبر 2025</b>
							الاستهلاك
8,157	0	220	2,254	2,319	3,364	0	الرصيد في 1 يناير
349	0	11	83	82	173	0	الاستهلاكات خلال السنة
-45	0	-45	0	0	0	0	المبيوعات والتخريد
<b>8,461</b>	<b>0</b>	<b>186</b>	<b>2,337</b>	<b>2,401</b>	<b>3,537</b>	<b>0</b>	<b>الرصيد في 31 ديسمبر 2025</b>
<b>9,561</b>	<b>140</b>	<b>127</b>	<b>461</b>	<b>276</b>	<b>1,241</b>	<b>7,317</b>	<b>صافي القيمة الدفترية في 31 ديسمبر 2025</b>

## 9- أصول أخرى

12/31/2024	12/31/2025	
1,082	1,473	قروض للموظفين (بما فيه الدفعات المقدمة على المرتبات)
64	33	حسابات مدينة مختلفة
-26	-29	مخصصات على حسابات مدينة مختلفة
206	222	مصاريف مدفوعة مقدما
2,097	2,379	الأقساط الاحتياطية /للضريبة على الشركات
1	3	عمولات تحت التحصيل
3,424	4,081	

## 10- ودائع المصارف المركزية

12/31/2024	12/31/2025	
6,810	7,693	ودائع تحت الطلب
6,810	7,693	

## 11- ودائع المصارف والمؤسسات المالية

12/31/2024	12/31/2025	
15,343	2,392	ودائع تحت الطلب
68,000	38,786	ودائع لأجل تستحق خلال 3 أشهر
177	28	فوائد مستحقة على ودائع لأجل
6,980	0	تأمينات نقدية
90,500	41,206	

## 12- ودائع الزبائن

12/31/2024	12/31/2025	
59,108	64,679	ودائع تحت الطلب
727	678	ودائع لأجل
1,752	2,788	تأمينات نقدية
5	1	فوائد مستحقة على ودائع لأجل
50,698	55,844	مستحقات أخرى
112,290	123,990	

### 13- مخصصات متنوعة

المجموع	أعباء و مخاطر أخرى	مخاطر جانبية	قضايا قانونية	تسهيلات انتمائية غير مباشرة	
6,324	15	6,290	19	0	الرصيد في 1 يناير
-1	-1	0	0	0	المستخدم خلال الفترة (إيضاح 25)
3,955	103	2,352	1,500	0	المقتطع من الإيرادات
0	0	0	0	0	المعاد للإيرادات
255	3	252	0	0	إعادة تقييم
10,533	120	8,894	1,519	0	الرصيد في 31 ديسمبر 2025

### 14- التزامات أخرى

12/31/2024	12/31/2025	
47	77	عمولات وإيرادات مستلمة مقدما
224	259	صندوق التقاعد
1,075	1,075	مخصص مكافأة نهاية الخدمة للموظفين
1,752	1,687	ضرائب واشتراكات اجتماعية
1,098	1,265	مخصصات مصاريف مستحقة
4,196	4,363	

### 15- رأس المال

إن رأس المال المرخص والمحزر بكامله بتاريخ 31 ديسمبر 2022 و 2021 يتكون من 2,500,000 سهم عادي، بقيمة اسمية 10 دولار أمريكي للسهم الواحد.

### 16- الاحتياطي القانوني والاحتياطي العام

يمثل الاحتياطي القانوني 10% من رأس المال كما هو منصوص عليه في القانون التونسي الخاص بالشركات، ولا يمكن توزيعه لكن يمكن استعماله في الحالات المنصوص عليها في القانون المذكور. تم تكوين الاحتياطي العام البالغ 2 مليون دولار أمريكي نتيجة ترحيل أرباح سنوات سابقة ولا يوجد أي قيود على توزيعه.

## 17- الاحتياطي العام لمخاطر التشغيل

طبقا لأحكام منشور البنك المركزي عدد 03-2016 لسنة 2016، قررت الجمعية العامة العادية لسنة 2016 تكوين احتياطي عام لتغطية المخاطر التشغيلية خصما من رصيد الأرباح المرحلة بمبلغ 2.300 مليون دولار أمريكي.

## 18- الصندوق الاجتماعي

قررت الجمعية العمومية لسنة 2016 تكوين سنويا احتياطي بعنوان الصندوق الاجتماعي لموظفي المصرف بمبلغ قدره 50 ألف دولار أمريكي تأخذ من أرباح السنة و تم الترفيع في مساهمة الصندوق الاجتماعي من 50 الى 60 ألف دولار أمريكي بقرار من الجمعية العمومية لتصرف سنة 2024.

12/31/2024	12/31/2025	
0	28	الرصيد في 1 يناير
50	60	تكوين احتياطي من أرباح السنة السابقة
-22	-54	الاستعمال خلال السنة
28	34	الرصيد في 31 ديسمبر 2025

## 19- الأرباح المرحلة

تأسيسا لما سبق بالإيضاحات 17 و 18 تتضمن الأرباح المرحلة المدرجة بقائمة التغيرات في حقوق المساهمين في 2025/12/31 المبالغ التالية:

المجموع	الأرباح المرحلة و المحققة بعد 31/12/2013	الأرباح المرحلة و المحققة إلى حدود 31/12/2013	
63,799	16,946	46,853	الرصيد في 31 ديسمبر 2024
4,732	4,732	0	تبويب النتيجة المحاسبية لسنة المالية 2024
-4,000	0	-4,000	التوزيعات النقدية المدفوعة
64,531	21,678	42,853	الرصيد في 31 ديسمبر 2025

## 20- إيرادات الفوائد

2024/31/12	2025/31/12	
7	177	سحب على المكشوف مصارف
1,448	1,385	حساباتنا لدى المراسلين
10,666	7,095	فوائد على الودائع للأجل لدى المراسلين
0	313	قروض وتسهيلات مصارف و مؤسسات مالية
730	1,667	تسهيلات اعتمادات مستندية وخصم على مستندات للتحويل
995	1,727	سحب على المكشوف زبائن
28	28	القروض والتسهيلات للموظفين
13,874	12,392	

## 21- مصروفات الفوائد

12/31/2024	12/31/2025	
254	188	حسابات جارية مصارف
2,578	2,310	ودائع لأجل مصارف
47	32	حسابات جارية زبائن
29	22	ودائع لأجل زبائن
7	6	مصروفات فوائد أخرى
2,915	2,558	

## 22- الدخل الصافي من الرسوم والعمولات

12/31/2024	12/31/2025	
142	22	عمولات على القروض و التسهيلات
79	88	عمولات خطابات الضمان
1,759	4,702	عمولات الإعتمادات المستندية
38	14	عمولات مستندات التحصيل
508	581	عمولات خدمات الزبائن
79	79	عمولات أخرى
2,605	5,486	
-106	-116	يطرح عمولات مدفوعة
2,499	5,370	

## 23- أرباح الصرف الأجنبي وإعادة التقييم

12/31/2024	12/31/2025	
896	456	أرباح الصرف الأجنبي
294	186	أرباح وخسائر إعادة التقييم
1,190	642	

## 24- صافي المخصصات ، الخسائر والإسترجاعات

12/31/2024	12/31/2025	
-1,089	-9	مخصصات خاصة مكونة على القروض و التسهيلات الإئتمانية
-2,785	-3,955	مخصصات مكونة على مخاطر و مصاريف متنوعة
0	-154	مخصصات جماعية مكونة خلال السنة على التعهدات الجارية
136	1	مخصصات مستخدمة خلال الفترة
1,477	1	إسترجاع مخصصات على القروض و التسهيلات الإئتمانية
-139	-1	خسائر و مصاريف محققة
-2,400	-4,117	

## 25- العائد على السهم

2024/31/12	2025/31/12	
2,500	2,500	المتوسط الموزون لعدد الاسهم المتداولة خلال السنة
4,832	4,578	صافي أرباح /خسائر النشاط قبل الضرائب
1.93	1.83	العائد على السهم قبل الضرائب
4,792	4,370	صافي أرباح /خسائر للسنة بعد الضرائب
1.92	1.75	العائد على السهم بعد الضرائب

## 26- أرصدة النقدية وما يعادلها

تتضمن الأرصدة النقدية وما يعادلها المدرجة بقائمة التدفقات النقدية المبالغ التالية المقيّدة في الميزانية:

12/31/2024	12/31/2025	
8,972	615	نقد وأرصدة نقدية لدى المصرف المركزي
14,002	80,992	الودائع لأجل لدى المصرف المركزي
55,624	55,098	أرصدة نقدية لدى المصارف والمؤسسات المالية
155,671	90,786	الودائع لأجل لدى المصارف والمؤسسات المالية
0	29	سحب على المكشوف مصارف
-90,330	-48,898	الودائع المستحقة للمصارف والمؤسسات المالية الأخرى
143,939	178,622	الأرصدة النقدية وما يعادلها بتاريخ 31 ديسمبر 2025

## 27- التعهدات خارج الميزانية المسندة

تشمل التعهدات المتعلقة بالتسهيلات الإئتمانية التي التزم المصرف بمنحها وفقا للشروط المتعاقد عليها و كذلك الاعتمادات المستندية المعززة واعتمادات الجهوز وخطابات الضمان والقبولات لتلبية حاجيات عملاء المصرف ، وتلزمه بالقيام بالسداد نيابة عن العملاء في حال تخلفهم عن تنفيذ شروط العقد وتكون التعهدات عادة ذات تواريخ استحقاق ثابتة أو تحتوي على بنود إلغاء أخرى ، كما أنّ التعهدات قد تبلغ أجلها دون أن تصرف، عليه يمثل مجموع مبالغ العقود إلتزامات عرضية مستقبلية على المصرف. وتشمل التعهدات خارج الميزانية البنود التالية:

2024/31/12	2025/31/12	
205,719	97,310	إعتمادات مستندية للتصدير معززة
5,373	10,244	المشاركة في تعزيز اعتمادات التصدير
15,513	35,036	إعتمادات مستندية للتوريد
9,541	12,739	ضمانات الدفعة المقدمة
6,854	0	ضمانات حسن التنفيذ
306	345	ضمانات تجارية
0	0	كفالات و ضمانات أخرى
243,306	155,674	

2024/31/12	2025/31/12	
5,000	0	ضمانات بنكية مستلمة مقابل تعهدات مسندة
1,313	1,320	رهون عقارية مستلمة مقابل تعهدات مسندة
6,313	1,320	

-29 - الاحتمالات

- خضع بنك اليوباف الدولي - تونس خلال سنة 2019 إلى عملية مراقبة لوضعته الجبائية، شملت مختلف الضرائب والأداءات وذلك بالنسبة للفترة الممتدة من غرة جانفي 2015 إلى 31 ديسمبر 2017 و قد وقع بتاريخ 01 أوت 2019 إعلام البنك بنتائج المراجعة الجبائية والتي تضمنت مطالبة البنك بضرائب وأداءات تكميلية قدرها 12,869 مليون دينار أي ما يعادل 4,045 مليون دولار أمريكي بما في ذلك الخطايا بقيمة 4,103 مليون دينار و ضبط فائض الضريبة على الشركات بتاريخ 31 ديسمبر 2017 ب 98 ألف دينار أي بطرح مبلغ الأصول الجبائية بما قدره 1,112 مليون دينار.

وقد مكنت الاعتراضات المقدمة من طرف البنك طبقا لأحكام مجلة الحقوق والإجراءات الجبائية إلى تقليص التعديلات الجبائية وإبرام صلح جزئي بمبلغ 696 ألف دينار تونسي كأصل الدين و الاعفاء من خطايا التأخير بموجب الفصل 67 من قانون المالية لسنة 2022 في حين لا تزال الإجراءات القضائية جارية في شأن بقية نتائج عملية المراجعة الجبائية بمبلغ 1.150 مليون دينار تونسي و الغاء فائض الضريبة على الشركات بتاريخ 31 ديسمبر 2017 بما قدره 1.210 مليون دينار.

كما خضع البنك خلال سنة 2023 إلى عملية مراجعة معمقة للوضع الجبائية للبنك تشمل مختلف الضرائب والأداءات وذلك بالنسبة للفترة الممتدة من غرة جانفي 2019 إلى 31 ديسمبر 2021. قد وقع بتاريخ 02 أكتوبر 2023 إعلام البنك بنتائج المراجعة الجبائية والتي تضمنت مطالبة البنك بضرائب وأداءات تكميلية قدرها 6.615 مليون دينار تونسي متكونة من 2.518 مليون دينار كأصل أداء و 4.097 مليون كخطايا تأخير مع فائض الضريبة المقدرة ب 2.091 مليون دينار وعليه يصبح المبلغ المستوجب 3.616 مليون دينار تونسي. وقد مكنت الاعتراضات المقدمة من طرف البنك طبقا لأحكام مجلة الحقوق والإجراءات الجبائية إلى تقليص التعديلات الجبائية وإبرام صلح جزئي بمبلغ 426 ألف دينار تونسي كأصل الدين و الاعفاء من خطايا التأخير بموجب الفصل 58 من قانون المالية لسنة 2024 في حين لا تزال الإجراءات القضائية جارية في شأن بقية نتائج عملية المراجعة الجبائية بمبلغ 3.219 مليون دينار تونسي و احتساب فائض الضريبة على الشركات بما قدره 2.091 مليون دينار تونسي.

وتجدر الإشارة أن القوائم المالية للبنك في 31 ديسمبر 2025 تتضمن مجموع مخصصات متعلقة بتغطية المخاطر الجبائية بقيمة 8.894 مليون دولار .

من جهة أخرى، نشير إلى أن البنك قد تلقى بتاريخ 2025/12/26 إشعاراً من قبل الإدارة العامة للأداءات بإعتزام مصالح إدارة المؤسسات الكبرى القيام بمراجعة معمقة للوضع الجبائية للبنك تشمل مختلف الضرائب والأداءات وذلك بالنسبة للفترة الممتدة من غرة جانفي 2022 إلى 31 ديسمبر 2024.

- قامت مجموعة التمويل و التجارة الدولية « ITF » برفع قضية ضد بنك اليوباف الدولي - تونس طالبة إلزام البنك بأن يؤدي لها مبلغ 5.324 مليون أورو كتعويض لخسائر لحقتها حسب إدعائها جراء عدم خلاص البنك لإعتماد مستندي لصالحها. و قد تم تعيين خبير من قبل المحكمة لتقدير قيمة هذه الخسائر إن وجدت. وقد تم الحكم ابتدائياً لصالح البنك بعدم سماع الدعوى الأصلية غير أن المدعية قامت باستئناف هذا الحكم. و تتالت الجلسات إلى حين صدور الحكم بتاريخ 2023/11/30 والصادر لفائدة البنك حيث قضت المحكمة نهائياً بقبول الإستئناف الأصلي والعرضي شكلاً وفي الأصل بإقرار الحكم الابتدائي وحمل المصاريف القانونية على المستأنفة في شخص ممثل القانوني وتخطئتها بالمال المؤمن وتغريمها لفائدة المستأنف ضدها في شخص ممثلها القانوني بألف دينار لقاء أجرة محاماة عن هذا الطور.

تولت مجموعة التمويل والتجارة الدولية تعقيب القرار الاستئنافي و قضت محكمة التعقيب بقبول مطلب التعقيب شكلاً و أصلاً و نقض لقرار المطعون فيه و إحالة القضية على محكمة الإستئناف بتونس للنظر فيها مجدداً بهيئة أخرى.

تمت إعادة نشر القضية بمحكمة الإستئناف بتونس ومازالت القضية جارية محددة لجلسة 2026/02/16.

- قامت شركة اللف بالألمنيوم والمشروبات الغازية برفع قضية ضد بنك اليوباف الدولي - تونس تتعلق أساساً بتصحيح إجراءات عقلة توقيفية بين أيدي بنك اليوباف الدولي إستناداً على الإذن على عريضة عدد 78386 الصادر عن جناب السيد رئيس المحكمة الابتدائية بتونس بتاريخ 2021/07/13 و صادر ضد شركة أنترناسيونال سيسترز و طالبت إلزام البنك بدفع مبلغ 8.053 مليون دينار تونسي و حيث قدم البنك تصريحه طبقاً لواقع حساب الزبون و ادعى الضد أن البنك قدم تصريح غير صحيح. و قد تولى بنك اليوباف الدولي تقديم الوثائق و التقارير التي تدفع الإدعاء وتبين سلامة تصاريحه. هذا و لا تزال القضية منشورة أمام المحكمة و لم يصدر فيها حكم بعد وبناءً عليه لم يقم البنك بقيد أي مخصصات بعنوان مخاطر متعلقة بهذه القضية علماً و أن المحكمة قامت بتعيين خبير مختص وأخرت الجلسة الى تاريخ 2026/03/17 لانتظار الاختبار.

- رفعت شركة الريان للصناعات الغذائية دعوى قضائية ضد المصرف للمطالبة بأداء مبلغ مالي قدره 554,029,740 دينار إضافة إلى الفوائد والمصاريف القانونية. تتعلق الدعوى بإعتماد مستندي رقم 0501130-2018 صادر عن المصرف التجاري الوطني بأمر من شركة ليبيا الخالدة و المعزز من طرف مصرف اليوباف تحت رقم TF 16173106997 لصالح شركة الريان للصناعات الغذائية و المبلغ من طرف البنك الفلاحي الوطني تونس و نظرا للتقديم غير المطابق للمستندات لوجود اختلافات تم رفض المستندات من طرف البنك المصدر و البنك المعزز الأمر الذي اعترضت عليه الشركة المدعية وطلبت الزامنا بأن نؤدي لها باقي قيمة الاعتماد الذي تم رفضه لوجود اختلافات مع العلم و أن القضية مازالت جارية و مؤجلة لجلسة 2026/03/18.
- تم بتاريخ 2021/07/09 إيقاع حجز على الحسابات البنكية لشركة افريقيا للتجارة والاستثمار لخلاص دين قدره 6,809,793.830 دينار تولى البنك تقديم تصريحه السلبي في الآجال القانونية و بين للمحكمة أن الحسابات البنكية مجمدة بمقتضى قرارات مجلس الأمن وكذلك امتثالا لمراسلة البنك المركزي التونسي. و حيث اعتبرت شركة معاملات للخدمات و التجارة الدولية أن التصريح السلبي المقدم من طرف البنك هو تصريح كاذب و غير مطابق للواقع و اعتبرت أن التصريح متضارب علما و أن القضية مازالت جارية و محددة لجلسة 2026/03/26.
- تم بتاريخ 2021/07/09 إيقاع حجز على الحسابات البنكية لشركة افريقيا للتجارة والاستثمار لخلاص دين قدره و 2,431,529.830 دينار. تولى البنك تقديم تصريحه السلبي في الآجال القانونية و بين للمحكمة أن الحسابات البنكية مجمدة بمقتضى قرارات مجلس الأمن وكذلك امتثالا لمراسلة البنك المركزي التونسي. و حيث اعتبرت شركة معاملات أن التصريح السلبي المقدم من طرف البنك هو تصريح كاذب و غير مطابق للواقع و اعتبرت أن التصريح متضارب علما و أن القضية الإستئنافية مازالت جارية مؤجلة لجلسة 2026/02/18 .

**30- جدول إحتساب النتيجة الجبائية و الضريبة على الشركات و المساهمة الاجتماعية التضامنية و المعلوم الظرفي لميزانية الدولة**

2025	السنة
US\$ 000	
4,578	النتيجة الصافية بعد التعديلات المحاسبية
	<b>الإدماجات :</b>
4	المصاريف والإستهلاكات المتعلقة بالسيارات السياحية التي تتعدى قوتها 9 خيول جانبية و التي لا تكون غرض الاستغلال.
45	الهدايا ومصاريف الضيافة التي تتجاوز الحد الأقصى للطرح
39	الضريبة على الدخل المتحملة من قبل المؤسسة
444	المصالحات والغرامات والمحجوزات والخطايا غير القابلة للطرح
	<b>الإستهلاكات</b>
0	الإستهلاكات التي تم دمجها ضمن نتائج السنوات السابقة باعتبارها فاقت الحد المسموح به
	<b>المدخرات</b>
4,300	المدخرات الغير قابلة للطرح
4,832	<b>مجموع الإدماجات</b>
	<b>الطروحات</b>
-311	الإستردادات على المدخرات التي أعيد دمجها في النتائج الجانبية لسنة تكوينها
-186	أرباح إعادة تقييم الأصول و الخصوم
-497	<b>مجموع الطروحات</b>
8,913	النتيجة الجانبية قبل طرح المدخرات والخسائر والإستهلاكات المؤجلة
	<b>طرح الاستهلاكات والخسائر المؤجلة</b>
349	دمج إستهلاكات السنة
0	طرح الخسائر المؤجلة
0	طرح الإستهلاكات المؤجلة
9,262	النتيجة الجانبية قبل طرح إستهلاكات السنة
-349	طرح إستهلاكات السنة
8,913	النتيجة الجانبية بعد طرح الاستهلاكات والخسائر المؤجلة
	<b>طرح الأرباح أو المداخل الإستثنائية غير الخاضعة للضريبة</b>
-8,480	فوائد الإيداعات والسندات بالعملة الأجنبية أو بالدينار القابل للتحويل
433	النتيجة الجانبية بعد طرح الأرباح المتأتية من الإستغلال
0	النتيجة الجانبية (الخسائر المؤجلة)
173	الضريبة على الشركات
35	المساهمة الإجتماعية التضامنية والمساهمة الإجبارية على الأرباح المنصوص عليها في قانون المالية لسنة 2026

## التقرير العام لمراقبي الحسابات

للسنة المحاسبية المختومة في 31 ديسمبر 2025

إلى السادة مساهمي " بنك اليوفاف الدولي - تونس "

**I- التقرير حول تدقيق القوائم المالية:**

### 1- إبداء الرأي

تفدينا لمهمة مراقبة الحسابات التي تم تكليفنا بها من طرف جليستكم العامة العادية ، قمنا بتدقيق القوائم المالية " لبنك اليوفاف الدولي -تونس " للسنة المحاسبية المختومة في 31 ديسمبر 2025 تشمل هذه القوائم المالية على الموازنة و جدول التعهدات خارج الموازنة و قائمة النتائج و جدول التدفقات النقدية و كذلك ملخص لأهم المبادئ و الطرق المحاسبية و إيضاحات أخرى حول القوائم المالية. تظهر هذه القوائم المالية أموالا ذاتية موجبة تبلغ 100.735 مليون دولار أمريكي، بما فيها 4,370 مليون دولار أمريكي النتيجة الإيجابية للسنة . و حسب رأينا ، فإن القوائم المالية المرفقة بتقريرنا صادقة و تعكس بصورة وافية في كافة النواحي الجوهرية للوضع المالي "لبنك اليوفاف الدولي -تونس" و نتائج أعماله و تدفقاته النقدية للسنة المحاسبية المختومة في 31 ديسمبر 2025، طبقا للنظام المحاسبي للمؤسسات بالبلاد التونسية.

### 2- أساس الرأي

لقد قمنا بأعمال التدقيق وفقا لمعايير التدقيق الدولية المعتمدة بالبلاد التونسية ويرد لاحقا في هذا التقرير ضمن فقرة "مسؤولية مراقبي الحسابات حول تدقيق القوائم المالية" بيانا لمسؤوليتنا وفقا لهاته المعايير. نحن مستقلون عن البنك وفقا لتواعد السلوك الأخلاقي للمهنة المعتمدة بتونس ذات الصلة بمراجعتنا للقوائم المالية. وقد استوفينا مسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى وفقا لهذه المتطلبات والتواعد. نعتقد أن العناصر المتوفرة لنا من خلال أعمال التدقيق كافية وملائمة و توفر لنا أساسا معقولا لإبداء رأينا.

### 3- مسائل التدقيق الأساسية

إن مسائل التدقيق الأساسية هي تلك الأمور التي كانت، بحسب تقديرنا المهني، لها الأهمية البالغة عند مراجعتنا للقوائم المالية للفترة الحالية. و قد تناول هذه الأمور في سياق تدقيقنا للقوائم المالية ككل لغاية بلورة رأي حولها، إلا أننا لا نبدى رأيا منفصلا في تلك المسائل.

و قدرنا أن النقاط التالية تعتبر مسائل أساسية للتدقيق و يجب الإفصاح عنها في تقريرنا:

### 3.1- تقييم مخاطر القروض وتغطية التعهدات

#### • مسألة التدقيق الأساسية:

يتعرض بنك اليوفاب الدولي-تونس في إطار أنشطته لمخاطر القروض. ويتولى البنك تقييم المخاطر الثابتة بصفة فردية وفقا لمعايير تغطية المخاطر ومتابعة التعهدات موضوع منشور البنك المركزي عدد 24 لسنة 1991 كما تم إتمامه وتفقيحه بالنصوص اللاحقة.

من جهة أخرى، يقوم البنك بتكوين مدخرات جماعية لتغطية المخاطر الكامنة على التعهدات الجارية والتعهدات التي تتطلب متابعة خاصة (الأصناف 0 و1) عملا بمتطلبات المنشور عدد 20 لسنة 2012 كما تم إتمامه وتفقيحه بالنصوص اللاحقة.

لقد اعتبرنا أن تقييم مخاطر القروض وتغطية التعهدات تمثل مسألة أساسية في التدقيق نظرا لأهمية التعهدات سواءا منها المضمنة بالميزانية أو خارجها و المتعلقة بالحرفاء و المؤسسات المالية، والتي بلغت في نهاية السنة المحاسبية **351,461** مليون دولار أمريكي صافية من المدخرات والفوائد المؤجلة، البالغة تباعا **21,021** مليون دولار أمريكي و **9,594** مليون دولار أمريكي.

حيث أن تصنيف الإعتمادات وتقييم الضمانات المقبولة تعتمد على معايير تقييم نوعية وكمية تتطلب درجة عالية من التقدير حسب الحكم المهني للمدقق.

#### • الإجراءات المعتمدة:

لقد قمنا بتقييم نظام الرقابة الداخلية للبنك المتعلق بتحديد وتقييم مخاطر القروض. وشملت أعمال المراقبة التي قمنا بها أساسا :

- تقييم نجاعة نظام الرقابة الداخلية فيما يتعلق بتحديد وتقييم مخاطر القروض وتصنيف التعهدات وتغطية المخاطر وتأجيل الفوائد؛
- مطابقة المنهجية المعتمدة من طرف البنك لمتطلبات البنك المركزي؛
- تقييم ملائمة المعايير النوعية المعتمدة في تصنيف التعهدات ومراقبة سلوكيات الحرفاء من حيث الاستخلاصات في فترات مختلفة؛
- فحص الضمانات المقبولة في تقييم المدخرات و تقييم كفاية الفرضيات المعمول بها ؛
- تطبيق إجراءات تحليلية بشأن تطور التعهدات والمدخرات؛
- التأكد من استمرارية طرق تحديد المدخرات الجماعية ،
- التثبت من المعلومات الواردة في الإيضاحات حول القوائم المالية.

### 3.2- تسجيل إيرادات الفوائد والعمولات ضمن النتائج

#### • مسألة التدقيق الأساسية :

بلغت الإيرادات الصافية المتأتبة من الفوائد والعمولات المسجلة ضمن نتائج سنة 2025 مبلغ قدره 9,834 مليون دولار أمريكي بالنسبة للفوائد و 5,370 مليون دولار أمريكي بالنسبة للعمولات، ويمثل إدراج الفوائد والعمولات أمراً رئيسياً للتدقيق بسبب أهمية هذا البند، وبالنظر لارتباط إيرادات البنك بنسب الفائدة سارية المفعول وبالعمولات المعتمدة وجداول استخلاص القروض.

#### • الإجراءات المعتمدة

لقد قمنا بتقييم نظام الرقابة الداخليّة للبنك والمتعلق بتسجيل إيرادات القروض والعمولات ضمن النتائج وشملت أعمال الرقابة التي قمنا بها أساساً:

- تقييم النظام المعلوماتي للبنك باعتبار الإدماج الآلي للإيرادات ضمن المحاسبة؛
- امتثال البنك لأحكام المعيار المحاسبي عدد 24 والمتعلق "بالتعهدات والإيرادات ذات الصلة في المؤسسات البنكية"؛
- تقييم السياسات والإجراءات والضوابط في الاعتراف بالإيرادات وتسجيلها؛
- موثوقية الطرق المعتمدة في تأجيل الفوائد؛
- تطبيق إجراءات تحليلية بشأن تطور الفوائد والعمولات وفقاً لمؤشرات نشاط البنك، سياسات التسعير والقوانين المتعلقة بها؛
- التثبت من المعلومات الواردة في الإيضاحات حول القوائم المالية.

#### 4- ملاحظات ما بعد الرأي

##### 4-1 القضايا الجبائية

دون أن نمس من رأينا المذكور أعلاه، نعلمكم بما يلي:

- خضع بنك اليوفاب الدولي - تونس خلال سنة 2019 إلى عملية مراقبة لوضعته الجبائية، شملت مختلف الضرائب والأداءات وذلك بالنسبة للفترة الممتدة من أفريل 2015 إلى 31 ديسمبر 2017 وقد وقع بتاريخ 01 أوت 2019 إعلام البنك بنتائج المراجعة الجبائية والتي تضمنت مطالبة البنك بضرائب وأداءات تكميلية قدرها 12,869 مليون دينار بما في ذلك الخطايا بقيمة 4,103 مليون دينار و ضبط فائض الضريبة على الشركات بتاريخ 31 ديسمبر 2017 ب 98 ألف دينار أي بطرح مبلغ الأصول الجبائية بما قدره 1,112 مليون دينار.

وقد مكنت الاعتراضات المقدمة من طرف البنك طبقا لأحكام مجلة الحقوق والإجراءات الجبائية إلى تقليص التعديلات الجبائية وإبرام صلح جزئي بمبلغ 696 ألف دينار تونسي كأصل الدين بعد الاعفاء من الخطايا التأخير بموجب الفصل 67 من قانون المالية لسنة 2022 في حين لا تزال الإجراءات القضائية جارية في شأن بقية نتائج عملية المراجعة الجبائية بمبلغ 1,150 مليون دينار تونسي و الغاء فائض الضريبة على الشركات بتاريخ 31 ديسمبر 2017 بما قدره 1,210 مليون دينار.

- كما خضع البنك خلال سنة 2023 إلى عملية مراجعة معمقة للوضعية الجبائية للبنك تشمل مختلف الضرائب والأداءات وذلك بالنسبة للفترة الممتدة من 01 جانفي 2019 إلى 31 ديسمبر 2021. قد وقع بتاريخ 02 أكتوبر 2023 إعلام البنك بنتائج المراجعة الجبائية والتي تضمنت مطالبة البنك بضرائب وأداءات تكملية قدرها 6.615 مليون دينار تونسي مكونة من 2.518 مليون دينار كأصل أداء و 4.097 دينار كخطايا تأخير مع فائض الضريبة المقدرة ب 2.091 مليون دينار و عليه يصبح المبلغ المستوجب 3.616 مليون دينار. وقد مكنت الاعتراضات المقدمة من طرف البنك طبقا لأحكام مجلة الحقوق والإجراءات الجبائية إلى تقليص التعديلات الجبائية وإبرام صلح جزئي بمبلغ 426 ألف دينار تونسي كأصل الدين و الاعفاء من خطايا التأخير بموجب الفصل 58 من قانون المالية لسنة 2024 في حين لا تزال الإجراءات القضائية جارية في شأن بقية نتائج عملية المراجعة الجبائية بمبلغ 3.219 مليون دينار تونسي و احتساب فائض الضريبة على الشركات بما قدره 2.091 مليون دينار تونسي.

من جهة أخرى، نشير إلى أن البنك قد تلقى بتاريخ 26 ديسمبر 2025 إشعاراً من قبل الإدارة العامة للأداءات بإعتزام مصالح إدارة المؤسسات الكبرى القيام بمراجعة معمقة للوضعية الجبائية للبنك تشمل مختلف الضرائب والأداءات وذلك بالنسبة للفترة الممتدة من 01 جانفي 2022 إلى 31 ديسمبر 2024. وتجدر الإشارة أن القوائم المالية للبنك في 31 ديسمبر 2025 تتضمن مجموع منخصصات متعلقة بتغطية المخاطر الجبائية بقيمة 8.894 مليون دولار كما هو مبين بالتوضيح عدد 13.

#### 2-4 القضايا القانونية

- قامت مجموعة التمويل و التجارة الدولية « **ITF** » برفع قضية ضد بنك اليوفاب الدولي - تونس طالبة إلزام البنك بأن يؤدي لها مبلغ 5,324 مليون أورو كتعويض لخسائر لحقتها حسب إدعائها جراء عدم خلاص البنك لإعتماد مستندي لصالحها. و قد تم تعيين خبير من قبل المحكمة لتقدير قيمة هذه الخسائر إن وجدت. وقد تم الحكم ابتدائياً لصالح البنك بعدم سماع الدعوى الأصلية غير أن المدعية قامت باستئناف هذا الحكم. و تمالت الجلسات إلى حين صدور الحكم بتاريخ 2023/11/30 والصادر لفائدة البنك حيث قضت المحكمة نهائياً بقبول الإستئنافين الأصلي والعرضي شكلاً وفي الأصل بإقرار الحكم الابتدائي وحل المصاريف القانونية على المستأنفة في شخص ممثل القانوني ونمطتها بالمال المؤمن وتغريمها لفائدة المستأنف ضدها في شخص ممثلها القانوني بألف دينار لقاء أجرة محاماة عن هذا الطور.

تولت مجموعة التمويل و التجارة الدولية تعقيب القرار الاستثنائي و قضت محكمة التعقيب بقبول مطلب التعقيب شكلا و أصلا و نقض لقرار المطعون فيه و إحالة القضية على محكمة الإستئناف بتونس للنظر فيها مجددا بهيئة أخرى.

تمت إعادة نشر القضية بمحكمة الإستئناف بتونس ومازالت القضية جارية محددة لجلسة 2026/03/30

- قامت شركة اللف بالألومنيوم و المشروبات الغازية برفع قضية ضد بنك اليوفاف الدولي- تونس تتعلق أساسا بتصحيح إجراءات عقلة توقيفية بين أيدي بنك اليوفاف الدولي إستنادا إلى حكم صادر ضد شركة أنترناسيونال سيسترز و طالبة إعتبار البنك مدينا و إلزامه بدفع مبلغ 8,053 مليون دينار تونسي مدعية تقديمه لتصريح غير صحيح. و قد تولى بنك اليوفاف الدولي تقديم الوثائق و التقارير التي تدفع الإدعاء و تبين سلامة تصارخه. هذا و لا تزال القضية مدشورة أمام المحكمة و لم يصدر فيها حكم بعد وبناء عليه لم يتم البنك بقيد أي مختصات بعنوان مخاطر متعلقة بهذه القضية علما و أن المحكمة قامت بتعيين خبير مختص وأخرت الجلسة الى تاريخ 2026/05/05 للجواب على تقرير الاختبار.

- رفعت شركة الريان للصناعات الغذائية دعوى قضائية ضد المصرف للمطالبة بأداء مبلغ مالي قدره 554 ألف دينار تونسي إضافة إلى الفوائد والمصاريف القانونية. تتعلق الدعوى بإعتماد مستندي رقم 0501130-2018 صادر عن المصرف التجاري الوطني بأمر من شركة ليبيا الخالدة و المعزز من طرف مصرف اليوفاف تحت رقم TF 16173106997 لصالح شركة الريان للصناعات الغذائية و المبلغ من طرف البنك الفلاحي الوطني تونس و نظرا للتقديم غير المطابق للمستندات لوجود اختلافات تم رفض المستندات من طرف البنك المصدر و البنك المعزز الأمر الذي اعترضت عليه الشركة المدعية وطلبت الزامنا بأن تؤدي لها باقي قيمة الاعتماد الذي تم رفضه لوجود اختلافات مع العلم و أن القضية مازالت جارية و مؤجلة لجلسة 2026/03/18.

- تم بتاريخ 2021/07/09 إنقاع حجز على الحسابات البنكية لشركة افريقيا للتجارة والاستثمار لخلاص دين قدره 6,809,793.830 دينار تولى البنك تقديم تصريجه السليبي في الأجال القانونية وبين للمحكمة أن الحسابات البنكية مجمدة بمقتضى قرارات مجلس الأمن وكذلك امتثالا لمراسلة البنك المركزي التونسي. و حيث اعتبرت شركة معاملات للخدمات و التجارة الدولية أن التصريح السليبي المقدم من طرف البنك هو تصريح كاذب و غير مطابق للواقع و اعتبرت أن التصريح متضارب علما و أن القضية مازالت جارية و محددة لجلسة 2026/03/26.

- تم بتاريخ 2021/07/09 إنقاع حجز على الحسابات البنكية لشركة افريقيا للتجارة والاستثمار لخلاص دين قدره 2,431,529.830 دينار. تولى البنك تقديم تصريجه السليبي في الأجال القانونية وبين للمحكمة أن الحسابات البنكية مجمدة بمقتضى قرارات مجلس الأمن وكذلك امتثالا لمراسلة البنك المركزي التونسي. وحيث اعتبرت شركة معاملات أن التصريح السليبي المقدم من طرف البنك هو تصريح كاذب و غير مطابق للواقع و اعتبرت أن التصريح متضارب علما و أن القضية الإستئنافية مازالت جارية مؤجلة لجلسة 2026/04/01.

- وتجدر الإشارة أن القوائم المالية للبنك في 31 ديسمبر 2025 تتضمن مجموع مخصصات متعلقة بتغطية مخاطر القضاها القانونية بقيمة 1.519 مليون دولار كما هو مبين بالتوضيح عدد 13.

#### 5- تقرير مجلس الإدارة حول التصرف

إن مسؤولية إعداد تقرير التصرف هي من مشمولات مجلس الإدارة.

إن رأينا حول القوائم المالية لا يشمل تقرير التصرف المعد من طرف مجلس الإدارة، و بالتالي فإننا لا نقوم بإبداء رأي حول هذا التقرير.

طبقا لأحكام الفصل 266 من مجلة الشركات التجارية، تنحصر مسؤوليتنا في التحقق من دقة المعلومات حول حسابات البنك المضمنة بتقرير مجلس الإدارة بالرجوع إلى البيانات الواردة بالقوائم المالية. وفي هذا الصدد، تشمل أشغالنا فحص تقرير التصرف ومن ثم القيام بتقييم ما إذا كان هناك تعارض جوهري بينه وبين القوائم المالية أو المعلومات التي توصلنا إليها أثناء التدقيق، أو ما إذا كانت تبدو أنها تتضمن أخطاء جوهرية بصورة أو بأخرى. إذا استنتجنا من خلال أعمالنا إحتواء تقرير التصرف أخطاء جوهرية، وجب علينا التوقف عندها والإفصاح عنها ضمن تقريرنا.

هذا وليس لدينا ما يجب ذكره والإفصاح عنه في هذا الصدد.

#### 6- مسؤولية الإدارة والقائمين على الحوكمة حول القوائم المالية

إن إعداد وعرض قوائم مالية مطابقة للنظام المحاسبي للمؤسسات هي من مسؤولية مجلس الإدارة و تشمل هذه المسؤولية إرساء نظام الرقابة الداخلية الذي يعتبر ضروريا لإعداد قوائم مالية خالية من أخطاء جوهرية، سواء كانت ناتجة عن احتيال أو خطأ.

وعند إعداد القوائم المالية، فإن مجلس الإدارة مسؤول عن تقدير ما إذا كان البنك قادرا على مواصلة نشاطه والإفصاح، إن إقتضى الأمر ذلك، عن المسائل المتعلقة بالاستمرارية و يقع تطبيق المبدأ المحاسبي الخاص باستمرارية النشاط، إلا إذا ارتأت الإدارة خلاف ذلك إراديا أو في غياب بديل واقعي لمواصلة النشاط. ويقع على عاتق مجلس الإدارة مراقبة عملية إعداد التقارير المالية للبنك.

#### 7- مسؤولية مراقبي الحسابات حول تدقيق القوائم المالية

إن أهدافنا هي الحصول على تأكيد معقول فيما إذا كانت القوائم المالية ككل خالية من أخطاء جوهرية، سواء كانت ناتجة عن احتيال أو خطأ، وإصدار تقرير مدققى الحسابات الذي يتضمن رأينا.

التأكيد المعقول هو مستوى عالٍ من التأكيد، ولكنه ليس ضماناً بأن التدقيق الذي يتم وفقاً لمعايير التدقيق الدولية المعتمدة بالبلاد التونسية سيكشف دائماً عن خطأ جوهري إن وجد. يمكن أن تنشأ الأخطاء عن احتمال أو خطأ، وتعتبر جوهرياً إذا كان من المتوقع إلى حد معقول أن تؤثر تلك الأخطاء، إفراداً أو إجمالاً، على القرارات الاقتصادية التي يتخذها المستخدمون على أساسها هذه القوائم المالية.

كجزء من أعمال التدقيق وفقاً لمعايير التدقيق الدولية المعتمدة بالبلاد التونسية، إننا نمارس التقدير المهني مع الاستدلال بالحس الناقد في جميع مراحل التدقيق. كما نقوم بالآتي:

- تحديد وتقييم الأخطاء الجوهريّة في القوائم المالية، سواء كانت ناتجة عن الاحتمال أو الخطأ وكذلك تصميم والقيام بإجراءات التدقيق التي تستجيب لتلك المخاطر، والحصول على أدلة تدقيق كافية ومناسبة توفر أساساً لرأينا. إن خطر عدم اكتشاف معلومات جوهريّة خاطئة، ناتجة عن الاحتمال، أعلى من خطر عدم اكتشاف معلومات جوهريّة خاطئة ناتجة عن الخطأ، حيث قد ينطوي الاحتمال على تواطؤ أو تزوير أو حذف متعمد أو إفادات مضللة أو تجاوز الرقابة الداخلية.
- تكوين فهم حول ضوابط الرقابة الداخلية ذات الصلة بالتدقيق من أجل تصميم إجراءات تدقيق مناسبة في ظل الظروف القائمة.
- تقييم مدى ملائمة السياسات المحاسبية المتبعة، ومعقولية التقديرات المحاسبية والإفصاحات ذات العلاقة التي قامت بها الإدارة.
- إستنتاج مدى ملائمة استخدام الإدارة لمبدأ الاستمرارية المحاسبي، واستناداً إلى أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها، ما إذا كان هناك عدم يقين جوهري يتعلق بالأحداث أو ظروف يمكن أن تثير شكوكاً كبيرة حول قدرة البنك على البقاء كمنشأة مستمرة. وإذا خلصنا إلى وجود عدم يقين جوهري، فإنه يتوجب علينا لفت الانتباه في تقريرنا إلى الإفصاحات ذات العلاقة في القوائم المالية، أو إذا كانت هذه الإفصاحات غير كافية، يتوجب علينا تعديل رأينا. تستند استنتاجاتنا على أدلة التدقيق التي يتم الحصول عليها حتى تاريخ هذا التقرير. ومن الممكن للأحداث أو الظروف المستقبلية أن تدفع البنك للتوقف عن البقاء كمنشأة مستمرة.
- تقييم العرض العام والشكل والمحتوى للقوائم المالية وفيما إذا كانت القوائم المالية تمثل الأحداث الأساسية بطريقة عادلة.

- إننا نتواصل مع الإدارة فيما يتعلق، من بين أمور أخرى، بنطاق التدقيق وتوقيت أعماله المخطط لها والنقاط المهمة التي برزت أثناء أعمال التدقيق بما في ذلك أوجه القصور الهامة، إن وجدت، في الرقابة الداخلية.

تقدم أيضا للقائمين على الحوكمة بيانا بأننا قد امتثلنا للمتطلبات الأخلاقية المعمول بها في شأن الاستقلالية، كما أننا نبذلكم بجميع العلاقات وغيرها من المسائل التي يعتقد إلى حد معقول أنها قد تؤثر على استقلاليتنا، وسبل الحماية منها إن لزم الأمر.

من بين الأمور التي تم إبلاغها للقائمين على الحوكمة، فإننا نحدد تلك الأمور التي كانت لها الأهمية القصوى أثناء التدقيق في القوائم المالية للفترة الحالية والتي تمثل بدورها أمور التدقيق الرئيسية، ثم ندرجها في تقرير مدقق الحسابات باستثناء ما تحظره النظم أو التشريعات الإفصاح عنه للرأي العام أو إذا قررنا - في حالات نادرة للغاية - أن أمرا ما لا ينبغي الإفصاح عنه في تقريرنا إذا كنا نتوقع إلى حد معقول بأن الإفصاح عن هذا الأمر سوف يترك تداعيات سلبية تفوق مزاياها التي ستعود على الصالح العام من جراء هذا الإفصاح.

## **II- تقرير حول المتطلبات القانونية والتنظيمية الأخرى:**

في نطاق مهمتنا القانونية لمراجعة الحسابات قمنا بالفحوصات التي تنص عليها المعايير المنشورة من قبل هيئة الخبراء المحاسبين التونسية والقوانين المعمول بها في هذا الشأن.

### **1- فعالية نظام الرقابة الداخلية**

طبقا لأحكام الفصل الثالث من القانون 94-117 المؤرخ في 14 نوفمبر 1994 المتعلق بإعادة تنظيم السوق المالية، قمنا بتقييم عام لفاعلية نظام الرقابة الداخلية بالبنك. وفي هذا الصدد، نذكر بأن مسؤولية تصميم وإرساء نظام الرقابة الداخلية وكذلك الرصد الدوري لفاعليته وكفاءته تقع على عاتق الإدارة ومجلس الإدارة.

إن الفحوص التي قمنا بها قد بينت جملة من النقص في منظومة الرقابة الداخلية للبنك ثم ذكرها صلب خطاب التوصية الذي تم توجيهه إلى اللجنة الدائمة للتدقيق الداخلي والإدارة العامة للبنك و الذي يمثل جزءا من هذا التقرير.

### **2- مطابقة مسك حسابات الأوراق المالية للأنظمة المعمول بها**

عملا بأحكام المادة 19 من المرسوم رقم 2728 لسنة 2001، قمنا بالتثبت بشأن مطابقة مسك حسابات الأوراق المالية الصادرة عن البنك للأحكام الجاري بها العمل.

تقع مسؤولية ضمان الإلتزام بمتطلبات هذه اللوائح على عاتق الإدارة ومجلس الإدارة.

واستنادا إلى الإجراءات التي اعتبرناها ضرورية، ليس لنا أي ملاحظات جوهرية حول احترام البنك للأحكام المتعلقة بمسك حسابات الأوراق المالية الجاري بها العمل.

تونس، في 27 مارس 2026

مراقبو الحسابات

عن مكتب أورفا أوديت

منعم بن أحمد



عن مكتب استشارة تصريف وحوكمة

هيثم عمر



## التقرير الخاص لمراقبي الحسابات

السنة المحاسبية المنتهية في 31 ديسمبر 2025

### **السادة مساهمي "بنك اليوباف الدولي- تونس"،**

عملا بأحكام الفصلين 43 و 62 من القانون عدد 48 لسنة 2016 المتعلق بالبنوك والمؤسسات المالية واستنادا إلى أحكام الفصل 200 "جديد" وما يليه و الفصل 475 من مجلة الشركات التجارية تُحيطكم علما في ما يلي بالاتفاقيات المبرمة والعمليات المنصوص عليها في الفصول المذكورة أعلاه.

تتمثل مسؤولياتنا في التثبت من احترام الإجراءات القانونية للترخيص والمصادقة على هذه الإتفاقيات والعمليات وترجمتها الصحيحة في القوائم المالية.

ليس من مسمولياتنا البحث بصفة خاصة و بطريقة موسعة عن الوجود المحتمل لهذه الإتفاقيات والعمليات، ولكن من واجبنا إعلامكم بالخصائص والمعطيات الأساسية لهذه الاتفاقيات والعمليات حسب المعلومات التي قدمت إلينا والتي تمكنا من الحصول عليها عن طريق إجراءات التدقيق، دون إعطاء رأينا حول أسباب تكوينها ومدى جدواها. يعود إليكم النظر في الفائدة المرجوة من إبرام هذه الاتفاقيات و من القيام بها و ذلك من أجل المصادقة عليها.

### **واجبات وتعهدات البنك تجاه المسيرين:**

عملا بمقتضيات الباب الثاني والفقرة الخامسة من الفصل 200(جديد) من مجلة الشركات التجارية نشرف بمدكم بواجبات وتعهدات البنك تجاه مسيريه.

#### **1- تجاه المدير العام:**

❖ منح البنك للمدير العام الحالي بعنوان سنة 2025:

جراية سنوية خام بقيمة 123,686 دولار أمريكي (بما في ذلك مخصصات صندوق التقاعد بإعتبار الفوائد بقيمة 11,271 دولار أمريكي) .

▪ إمتيازات عينية قدرت ب **6,603** دولار أمريكي (استرجاع مصاريف مداواة، تذاكر طائرة، ماء، غاز، كهرباء وهاتف).

▪ مكافأة حضور لجنة التعيينات والتأجير بقيمة **1,250** دولار أمريكي.

▪ كما وضع البنك سيارة وظيفية على ذمة المدير العام مع تحمّل مصاريفها كاملة.

## 2- تجاه المدير العام السابق:

❖ **منح البنك للمدير العام السابق بعنوان سنة 2025 :**

▪ جناية خام بقيمة **254,365** دولار أمريكي (بما في ذلك منخصصات صندوق التقاعد بإعتبار الفوائد بقيمة **24,158** دولار أمريكي).

▪ منحة لحماية الخدمة والأجهزة المدفوعة بقيمة **291,134** دولار أمريكي

▪ إمتيازات عينية قدرت ب **13,503** دولار أمريكي (استرجاع مصاريف مداواة، تذاكر طائرة، ماء، غاز، كهرباء وهاتف).

▪ كما وضع البنك سيارة وظيفية على ذمة المدير العام مع تحمّل مصاريفها كاملة.

## 3- تجاه المدير العام المساعد:

❖ **منح البنك للمدير العام المساعد بعنوان سنة 2025 :**

▪ جناية سنوية خام بقيمة **216,323** دولار أمريكي (بما في ذلك منخصصات صندوق التقاعد بإعتبار الفوائد بقيمة **21,159** دولار أمريكي).

▪ إمتيازات عينية قدرت ب **463** دولار أمريكي (تذاكر طائرة واسترجاع مصاريف مداواة).

▪ وضع البنك سيارة وظيفية على ذمة المدير العام المساعد مع تحمّل مصاريفها كاملة.

## 4- أعضاء مجلس الإدارة :

▪ مصاريف ومكافأة سنوية بعنوان سنة **2025** بلغت **791,656** دولار أمريكي.

إن واجبات و تعهدات البنك تجاه المسيرين كما هو مبين في الفوائم المالية في 31 ديسمبر 2025 تفضل كالاتي :

أعضاء مجلس الإدارة		المدير لعام المساعد		المدير لعام (السابق)		المدير لعام (الحالي)		
ليون مستطعة في 31/12/2025	مصاريف السنة	ليون مستطعة في 31/12/2025	مصاريف السنة	ليون مستطعة في 31/12/2025	مصاريف السنة	ليون مستطعة في 31/12/2025	مصاريف السنة	
501,625	791,656	-	195,627		534,844	-	120,268	جرايات، منح ومكافآت
-	-	25,258	21,159	-	24,158	13,519	11,271	صندوق لتقاعد
-	-	5,945	5,945	-	-	3,191	3,191	مخصص مكلفة نهلية للخدمة
-	-	18,129	18,129	-	-	17,769	17,769	إجرات سنوية غير مستهلكة
501,625	791,656	49,332	240,861	-	559,001	34,479	152,499	المجموع

من جانب آخر نخططكم علما بأن مجلس إدارتكم لم يعلمنا بوجود عمليات أخرى خلال سنة 2025 تدخل في نطاق أحكام الفصول 43 و62 من القانون عدد 48 لسنة 2016 المتعلق بالبنوك والمؤسسات المالية والفصل 200 وما يليه والفصل 475 من مجلة الشركات التجارية.

تونس، في 27 مارس 2026

مراقبو الحسابات

عن مكتب اورقا أوديت

منعم بن أحمد




عن مكتب استشارة تصرفنا وحوكمة

هيثم عمر



استشارة، تصرفنا وحوكمة  
C.M.G  
شركة خبرة في المحاسبة  
المعرف الوحيد: T 1146827